PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Osboa**
DATE:	**14-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**200,000**
TITLE :	**EGP 148 million in pharmaceutical industry losses in Egypt last year**
PAGE:	**13**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Shimaa Hahout**

نقابة الصيادلة تحذر من انهياره

١٤٨ مليون جنيه خسائر صناعة الدواء فى مصر العام الماضى

شيماء حتحوت

أكد الدكتور جميل بقطر عضو مجلس النقابة العامة للصيادلة أن القطاع العام للدواء – الذى أسس فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر حتى يكون عماد الدواء فى مصر ويحمى صناعة الدواء فى مصر من الاحتكار الخارجى – بلغت خسائره فى العام الماضى ١٤٨ مليون جنيه.

وأكد بقطر أن القطاع العام للدواء يمر بأزمة شديدة للغاية نتيجة السياسات القديمة بالنسبة للتسعيرة التى كانت قديمًا تعدل سنويًا لمواءمة سعر المادة الخام مع سعر البيع للمستهلك، وهو ما لم يحدث منذ عشر سنوات مما أدى إلى خسائر مصانع القطاع العام وقطاع الأعمال نتيجة لتدنى الأسعار التى لا تتواكب مع سعر المادة الخام بجانب ارتفاع سعر الكهرباء ومنع الدعم عنها وعن مصانعها بالكامل، وبالتالى أصبحت مصانع القطاع العام تواجه أزمة حاليًا.

وأشار بقطر إلى أن مواءمة أسعار الجمهور مع سعر المادة الخام لتصبح فى متناول المريض الفقير.

وتساءل: فى مصلحة من اختفاء ١٧٤ دواء يكون البديل لهم للمريض الفقير خمسة أضعاف سعر الدواء فى قطاع الأعمال، وهل الأفضل توافر الدواء مع تحسين سعره للمريض الفقير أم اختفاؤه فيكون البديل له خمسة أضعاف سعر الدواء بالقطاع العام؟!

وطالب بقطر بتحسين الأسعار بمصانع القطاع العام أفضل من انهيارها، فهل يعقل أن تعرض شركة أجنبية كانت تصنع بعض منتجاتها بشركة قطاع عام أن تعرض تلك الشركة التى هى من شركات القطاع العام بمبلغ ٤٨٠ مليون دولار ليس لتحسينها أو لشرائها أو لتحويل مصنعها للمقاييس العالمية، وإنما لتغلقها حتى يصبح منتجها الأجنبى بعشرة أضعاف؟!

ونطالب -كنقابة - بالحفاظ على قطاع الأعمال للدواء المصرى ولا نطالب بدعمه، ولكن مواءمة أسعاره مع أسعار المادة الخام العالمية حتى يصبح فى متناول المريض الفقير.

وفى عهد الرئيس جمال عبد الناصر كان توجد معوقات كثيرة مثل شركات الإنتاج والمحاليل التى استطاعت شركات القطاع العام أن تغطى المطلوب محليًا بل أوقفت التصدير، وهنا دور شركات القطاع العام الوطنية فى حماية الصناعة الوطنية المصرية، ولا بد من وجودها حماية لسوق الدواء المصرى حتى لا تتعرض لمشكلات مستقبلية نتيجة احتكار الشركات الأجنبية فى سوق الدواء بمصر.

ويجب تقديم حلول لتجاوز هذه الأزمات من تعديل للأسعار فيما أقل من ١٠ جنيهات، وتطوير تلك المصانع الخاصة للقطاع العام وتعديل الغلاف الخارجى للعبوة الدوائية وهيكلة قطاع الأعمال والتجديد العام لتلك الشركات حتى يتم تجديد سياستها، وإنشاء هيئة مصرية للدواء.